

## بلاغ

انعقد يوم الثلاثاء 17 دجنبر 2019 مجلس التوجيه و المراقبة للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة و موظفي العدل برئاسة وزير العدل السيد محمد بنعبد القادر رئيس المجلس ، و بحضور كافة الأعضاء .

و قد استهل المجلس أشغال دورته العادية بكلمة افتتاحية للسيد وزير العدل أكد فيها على أهمية المرحلة التي يشهدها قطاع العدل ببلادنا ، و التي تتميز بالأوراش الإصلاحية الكبرى التي فتحتها الوزارة في كافة المجالات المرتبطة بمنظومة العدالة ، و منها المجال الاجتماعي الذي يحظى بأهمية خاصة بحكم توفر الوزارة على رأس مال بشري مهم من القضاة و الموظفين، و هو ما يضع على عاتق المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة و موظفي العدل مسؤولية النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمنخرطين من خلال البرامج و المشاريع و المبادرات التي تعكس البعد الاجتماعي و الإنساني و التضامني ، مضيفا أن انعقاد هذه الدورة هو مناسبة لإجراء تقييم شامل و موضوعي لعمل هذه المؤسسة و للخدمات التي تقدمها ، و لمستوى الحكامة في تسييرها الداخلي ، مع استشراف آفاق العمل في المستقبل ، داعيا كل مكونات

المجلس إلى ابتكار خطط عمل جديدة ، وتبني أفكار من شأنها تطوير هذه المؤسسة،  
ومنوها في هذا الإطار بالمجهودات المبذولة وبالنتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة  
، مؤكدا عزم الوزارة لدعم كل المبادرات الجادة و الهادفة إلى الارتقاء بمستوى  
الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة المحمدية لفائدة منخرطيها ، وتطويرها  
وإعطائها دفعة جديدة وقوية لتستجيب لانتظارات المنخرطين.

وبعد عرض النقط المدرجة بجدول الأعمال والتداول بشأنها، تمت المصادقة

على ما يلي :

1. مشروع ميزانية المؤسسة برسم السنة المالية 2020 والتي تضمنت

اعتمادات مالية مهمة ستمكن المؤسسة من مواصلة تنفيذ برامجها

وتجويد خدماتها، خاصة في المجال الصحي ودعم السكن وغيرها من

الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى تهيئة وصيانة عدد من مركبات

الاصطيف التي تتوفر عليها المؤسسة ، وتنفيذ مشاريع إعادة بناء وتهيئة

مركبات أخرى وعلى رأسها مركب الرباط و مركب السعيدية .

2. مشروع تعديل النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المؤسسة المحمدية،

حيث إنه استجابة للمطالب الملحة للمستخدمين ، فقد تم إعداد نظام

أساسي جديد خاص بهذه الفئة ، يتضمن مقتضيات تروم تحسين

وضعيتهم المادية و الإدارية ، و تحفيزهم للبدل و العطاء و المساهمة في



تطوير المؤسسة في أفق استكمال المساطر المعمول بها مع المصالح المختصة

بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

3. دعم قروض السكن الممنوحة من طرف الأبنك التشاركية على غرار

المؤسسات البنكية الأخرى؛

4. تعديل بعض الشروط المتعلقة باستفادة أبناء المنخرطين بالمخيم الصيفي،

بما يعزز جودة هذه الخدمة والاستمرار في تقديمها استقبالا.

كما أوصى المجلس بضرورة تشكيل لجنة يعهد إليها إعداد مقترحات

بخصوص دعم المجال الصحي وتطويره، وتدارس مختلف الاقتراحات و التصورات

الكفيلة بالنهوض بأوضاع الموظفين والموظفين وأبناءهم في وضعية إعاقة.